في اجتماعه أمس ..

مجلس النواب يدين العدوان الأمريكي على سوريا الشقيقة

إحالة مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في الموازنة إلى اللجنة المختصة

صنعاء / سبأ :

وقف مجلس النواب في جلسته أمس الثلاثاء برئاسة نائب رئيس المجلس حمير بن عبدالله الأحمر أمام العدوان الذي تعرضت له الجمهورية العربية السورية الشقيقة من قبل القوات الأمريكية وراح ضحيته (8) شهداء وعدد غير قليل من الجرحى المدنيين.

وأصدر المجلس بيانا إزاء ذلك أوضح فيه أن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية تابع باهتمام بالغ وقلق شديد العدوان الأمريكي الغاشم على أراضي الجمهورية العربية السورية الشقيقة والمتمثل بالغارة الجوية التي انتهكت الأجواء السورية في منطقة بو كمال واستهدفت بطريقة استفزازية المواطنين في الأراضي السورية .

واعتبر مجلس النواب ذلك العدوان عملا خطيراً على دولة ذات سيادة ويتناقض مع كل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية ويعبر عن السياسة الأمريكية المتغطرسة والمنسجمة مع سياسة الكيان الصهيوني تجاه امتنا العربية والإسلامية وضد السلم والاستقرار والأمن ليس في المنطقة فحسب بل في العالم أجمع.

ورأى مجلس النواب أن هذا العدوان العسكري يشكل عائقاً أمام الجهود والمساعي السياسية والدبلوماسية والسلمية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي ضوء ذلك أكد مجلس النواب في الجمهورية اليمنية تضامنه الكامل مع الجمهورية العربية السورية الشقيقة ضد هذا العدوان الغاشم.. معلناً إدانته الشديدة لهذا العدوان الأمريكي السافر الذي خالف كافة القوانين والمواثيق والأعراف الدولية وضرب عرض الحائط بكل الأخلاق والقيم الإنسانية .

ودعا المجلس البرلمانات العربية والإسلامية والدولية إلى تحمل مسؤوليتها القانونية والتاريخية تجاه هذا العدوان وتحديد موقف واضح منه وإدانته والضغط على حكوماتهم لاتخاذ مواقف جادة تجاه هذا العدوان والعمل على معالجة أضراره ومنع تكراره .

وطالب الأمة العربية والإسلامية بكل قواها وفعالياتها الرسمية والشعبية إلى توحيد صفوفها وتعزيز تلاحمها وتضامنها وإلى الارتقاء بمواقفها إلى مصاف التحديات التي تواجه الأمة لاسيما في هذه المرحلة العصيبة من تاريخها .

كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام بواجبها القانوني والأخلاقي تجاه هذا العدوان ومنع تكراره وكان مجلس النواب قد استمع في جلسته إلى البيان الصادر عن الاتحاد البرلماني العربي وكذا رسالة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول إدانة العدوان الأمريكي على سيادة الجمهورية العربية السورية الشقيقة.

من جهة أخرى استمع المجلس من وزير المالية نعمان طاهر الصهيبي إلى رسالة الحكومة بشأن طلب إضافة مبلغ قدره 20 مليار ريال إلى مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م، بناء على توجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للحكومة لمواجهة الأضرار الناجمة عن كارثة سيول الأمطار التي لحقت مؤخرا في محافظتي حضرموت والمهرة .

وعلى اثر مناقشة المجلس بصورة عامة لهذا المشروع ومن حيث المبدأ وفقا للإجراءات المنصوص عليها في لائحته الداخلية اقر إحالة المشروع إلى لجنة الشؤون المالية لدراسته وتقديم تقرير بنتائج ذلك إلى المجلس.

كما اقر المجلس إدراج مشروع تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن نتائج دراستها لموضوع الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الوضع الاقتصادي والمالي في اليمن .

وكان مجلس النواب استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة نائب وزير المالية وعدد آخر من المسؤولين المعنيين في الجهات ذات العلاقة .

إقرار مشروع تقرير نتائج دراسة الأزمة المالية العالمية

خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء

إرجاء انتخابات المحليات والتوجيه باستكمال الإجراءات الدستورية لتمديد فترتها الزمنية

الموافقة على الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي

إقرار إضافة مبلغ (20) مليار ريال إلى الموازنة العامة لمواجهة أضرار الأمطار والسيول

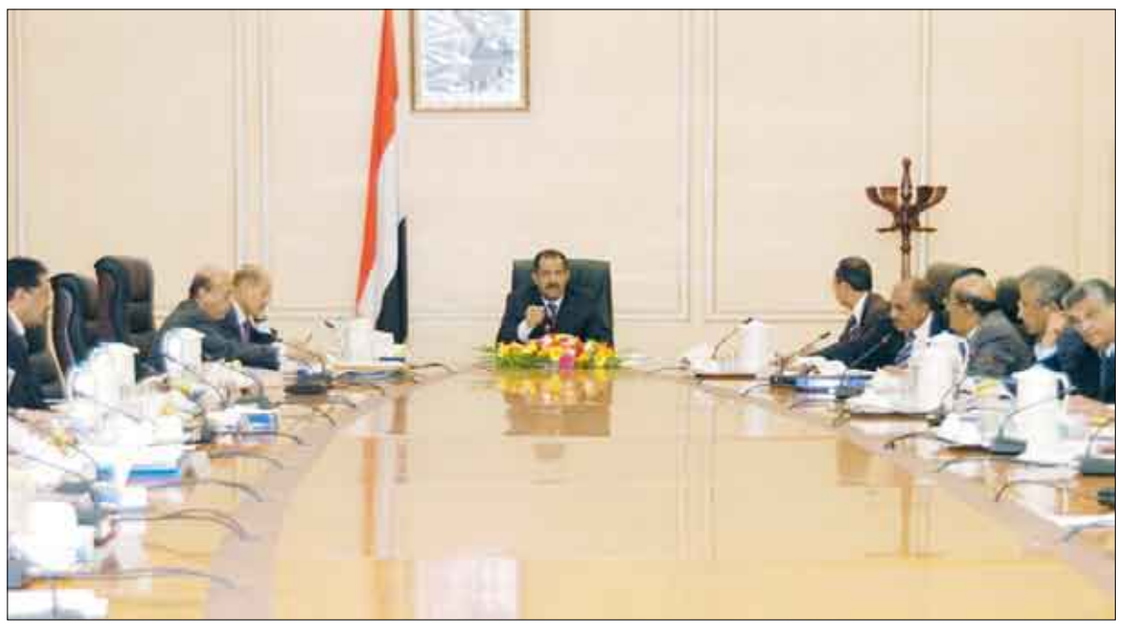

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور ، رئيس المجلس إضافة مبلغ 20 مليار ريال إلى مشروع القانون المعروض على مجلس النواب الخاص بفتح اعتماد إضافي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م وذلك ضمن موازنة الاعتمادات المركزية .

ووجه المجلس الوزراء المعنيين باستكمال الاجراءات اللازمة لإضافة المبلغ الى مشروع القانون المعروض على مجلس النواب بشان الاعتماد الاضافي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م .

واوضح وزير المالية ان هذا المبلغ ياتي تنفيذا لتوجيه فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشان تخصيص 20 مليار ريال لمواجهة الاضرار الناجمة عن كارثة الأمطار والسيول في محافظتي حضرموت والمهرة بالمنطقة الشرقية.

واطلع المجلس على توصية المجلس الاعلى للدفاع المدني بشان تبرع موظفي الدولة بقسط يوم من رواتبهم لصالح عملية الاغاثة والإيواء للمتضررين من كارثة السيول والأمطار، واقر بهذا الخصوص التبرع بقسط يوم واحد من راتب شهر اكتوبر الجاري وذلك تمكينا للجميع من اداء دورهم ازاء التخفيف عن اخوانهم المتضررين في الحدود الممكنة .

ووافق مجلس الوزراء على الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي بصيغتها النهائية، بعد تضمينها توجيهات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية خلال ترؤسه يوم امس الاول للاجتماع المشترك لمجلس الوزراء والمحافظين وأمناء عموم المجالس المحلية في المحافظات الجمهورية ، وبهذا الشأن وجه المجلس الوزارات والجهات المعنية تنفيذ ما ورد بالإستراتيجية كلا فيما يخصه وموافاة المجلس بتقارير فصلية عن مستوى التنفيذ في مختلف مكوناتها .

وتهدف الاستراتيجية الى ترجمة الإرادة السياسية تجاه بناء وتطوير نظام الحكم المحلي في ضوء ما جاء في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ومبادرته لتطوير منظومة الحكم و الادارة ومشروع التعديلات الدستورية، الى جانب تحقيق التكامل بين جميع مكونات نظام الحكم المحلي ضمن رؤية استراتيجية تحقق اهداف التنمية المحلية والوطنية في اطار التنمية الشاملة والمستدامة .

كما تهدف الى ترجمة غايات واهداف الحكم المحلي في برنامج وطني يقوم على خطط وبرامج ومشاريع محددة، تنفذ على المستويين المركزي والمحلي، يشارك في إعداده وتنفيذه وتقويمه كل المعنيين في الأجهزة والمؤسسات والهيئات الرسمية والشعبية وشركاء التنمية.

وتتمثل الاهداف الرئيسة للإستراتيجية في بناء المنظومة التشريعية وتطوير البنية المؤسسية وتنمية القدرات البشرية والإمكانات المادية اللازمة لنظام الحكم المحلي وتمكين وحداته من ادارة التنمية المحلية بمهنية وكفاءة وفعالية في ظل احدث المبادئ والتطبيقات الادارية، وكذلك توسيع المشاركة الشعبية في تحقيق اهداف التنمية المحلية من خلال ايجاد شراكة فاعلة بين وحدات الحكم المحلي وكافة الأطر التنظيمية في المجتمعات المحلية وارساء وتعزيز أسس وتقاليد المساءلة الشعبية لوحدات الحكم المحلي والرقابة المركزية عليها وتفعيلها في حدود القوانين والانظمة السارية.

وتتضمن الاستراتيجية المبادئ العامة للحكم المحلي التي تقوم على تمتع وحدات الحكم المحلي بكامل الاستقلالية المالية والادارية والتدرج في ممارسة المهام والوظائف وتأكيدها تناسب الموارد المالية مع المهام والوظائف وتقديم الخدمات المحلية وبمهنية وكفاءة وفاعلية وغيرها.

وناقش المجلس مذكرة مدير مكتب رئاسة الجمهورية بشان المحضر المرفوع لفخامة الاخ رئيس الجمهورية حول انتخاب المجالس المحلية وتزامنها مع الانتخابات النيابة القادمة، واقر في ضوء المناقشة إرجاء انتخاب المجالس المحلية وذلك نظرا لضيق فترة عملها، حيث لم يمر على انتخابها سوى فترة عامين حيث بدأت دورتها في 20 سبتمبر 2006م وتنتهي في سبتمبر 2009م .

وكلف المجلس وزيري الشؤون القانونية والادارة المحلية استكمال الاجراءات الدستورية اللازمة للتمديد للمجالس المحلية بحسب الفترة الزمنية لدورتها المالية.

ووافق المجلس على اتفاقيتي القرض الموقعتين مع صندوق التضامن الاسلامي للتنمية بتاريخ 12 اكتوبر 2008م، الاولى للمساهمة في تمويل برنامج تنمية الطرق الريفية بمبلغ 7 ملايين دينار إسلامي اي ما يعادل 11 مليوناً و200 ألف دولار والثانية للمساهمة في تمويل مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي في مدينة الحوطة محافظة لحج بمبلغ 6 ملايين و 290 ألف دينار إسلامي اي ما يعادل 10 ملايين و 91 ألف دولار

التصديق على مشروع قرار بشأن تحديد المساحة المطلوبة لإنشاء ميناء سقطرى الجديد

، ووجه المجلس باحالة الاتفاقيتين الى مجلس النواب لاستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة عليهما.

ويهدف برنامج تنمية الطرق الريفية الذي تساهم الحكومة فيه بمبلغ مليونين و 700 ألف دولار الى تخفيف آثار الفقر وتحسين الحياة المعيشية للفقراء في المناطق الريفية بمحافظتي لحج وتعز، وذلك عن طريق فك العزلة عنها وربطها بشبكة من الطرق مع مراكز توافر الخدمات الاساسية والانتاج ، حيث يشمل المشروع انشاء وسفلتة عدد من الطرق منها طريق الصحة - كربة - سوق الربوع- أديم بطول 27 كيلو و300 متر بما في ذلك ربط مديريتي الشمايتين والمقاطرة وطريق البريقة - الغدير - عكاد - الكدحة بطول 26 كيلو مترا.

ويهدف مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي الى تحسين الظروف البيئية والصحية والحياتية للسكان بمدينة الحوطة بمحافظة لحج من خلال تعزيز إمدادات المياه الصالحة للشرب وتوفير خدمات الصرف الصحي ، والمشروع يحتوي على عدد من العناصر منها حفر عشر آبار وتجهيزها بمعدات الضخ وبناء خزانات مياه الشرب واعمال شبكة المياه الى جانب شبكة ومحطة الصرف الصحي وغيرها.

ووافق المجلس على مشروع القرار المقدم من اللجنة المشكلة برئاسة وزير النقل بشأن حجز وتخصيص المساحة المطلوبة لانشاء ميناء سقطرى الجديد في منطقة قرمة بإجمالي مساحة برية قدرها مليون و 280 ألف متر مربع، يحد الميناء من الشمال وادي معونة والبحر العربي ومن الشرق حرمة وربوه ومن الجنوب الطريق الإسفلتي ووادي ديمحض ومن الغرب قرية ديمحض والبحر العربي.

وأكد المجلس على حجز وتخصيص مساحة الميناء الحالي في منطقة حولاف لمهامه الحالية وللمشاريع التطويرية له بما في ذلك استخدامه لليخوت والقطع البحرية الصغيرة بإجمالي مساحة برية قدرها 60 ألف متر مربع ، مشددا على الالتزام بما ورد في المحضر الموقع بين مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية والهيئة العامة لحماية البيئة بشأن الاشتراطات البيئية.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية التعاون بين اليمن وجمهورية المجر في مجال التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2009 ـ 2011م ووجه باستكمال الاجراءات القانونية اللازمة بشأنها.

وتهدف الاتفاقية التي تم التوقيع عليها خلال زيارة وزير التعليم العالي مؤخرا إلى المجر إلى تطوير علاقات التعاون الثنائي بين البلدين في المجال الثقافي واجراء الابحاث والدراسات العلمية والاستفادة المتبادلة بهذا المجال وغيرها من الجوانب المعززة للتعاون بين مؤسسات التعليم العالي اليمنية ونظيراتها المجرية.

كما وقف المجلس امام مذكرة وزير النقل بشأن انضمام اليمن إلى بروتوكول الاستعداد والتصدي والتعاون في حوادث التلوث بالمواد الخطرة والسامة لعام 2008م ووجه بمتابعة استكمال الاجراءات الدستورية للانضمام للبروتوكول المذكور.

ويهدف البروتوكول إلى النهوض بالتعاون الدولي وتعزيز الطاقات الوطنية والاقليمية والعالمية القائمة المتعلقة بالاستعداد والتصدي للتلوث الزيتي الذي قد يصيب البحار مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية واتخاذ اجراءات فورية في حالة وقوع حادث تلوث زيتي والاستعداد الفعال للمكافحة.

ويؤكد البروتوكول على الدول الاعضاء انشاء نظام وطني للتصدي السريع والفعال لمواد التلوث ووضع خطة طارئة وطنية للاستعداد والتصدي تشمل العلاقة التنظيمية لمختلف الجهات المعنية سواء العامة أم الخاصة.

واطلع المجلس على تقريري وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول مشاركته في المؤتمر الاسلامي الرابع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد في جمهورية أذربيجان وكذا نتائج زيارته إلى جمهورية المجر الصديقة وذلك في الفترة من 11-6 اكتوبر الجاري.